الفصل الاجتماعي والتمييز العنصري

ديفيد هربرت

الفصل 30 من كتاب

الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة

أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

يُعدّ الفصل والتمييز كلمتين أساسيتين في قاموس الجغرافيا الاجتماعية . وبينما يُعد الفصل الكلمة والمفهوم الأكثر استخدامًا ، إلا أن له روابط جوهرية بعملية التمييز ، وكذلك بعمليات رئيسية أخرى ، مثل الاستيعاب والتحيز . على مرّ التاريخ الطويل للجغرافيا الاجتماعية ، هيمن تأثير العرق والإثنية على الدراسات ، لكنها الآن تشمل النوع الاجتماعي ، والتوجه الجنسي ، والإعاقة ، والعمر . وقد هيمن العرق، ولكن إحدى النظريات هي أن العرق والطبقة متشابكان بشكل وثيق ، **وأن إحدى الوظائف الرئيسية للتمييز والفصل هي حرمان الناس من الوصول إلى ثروة ومكانة أكبر** . هناك مناطق سكنية منفصلة بحكم الواقع نتيجةً للتمييز والفصل . إن قدرة الضاحية على الحفاظ على انفصالها وطابعها المميز وتعزيزهما دليلٌ على قوة هذه العمليات ، تمامًا كما هو الحال مع استمرار فقر الغيتو .

في الجغرافيا الاجتماعية للمدينة ، تُقدم هذه الفسيفساء من المناطق السكنية ، برموزها المرئية للسلطة والهيبة من جهة ، والحرمان والفقر من جهة أخرى ، دليلاً على التمييز والفصل العنصري كعمليتين اجتماعيتين واقتصاديتين وسياسيتين أساسيتين . يُعرَّف **التمييز** بشكل متنوع بأنه "إحداث أو ملاحظة اختلاف"، و"المعاملة بشكل مختلف"، لا سيما على أساس الجنس أو العرق أو الدين، وهو مجموعة من القيم التي قد تنبع منها الأفعال. جادل بانتون (1994) بأن التمييز فعل فردي ، ولكن بما أن أفراد المجموعة نفسها يُعاملون بطرق متشابهة ، فإنه عادةً ما يكون نمطًا اجتماعيًا للسلوك الكلي . مرة أخرى ، تميل مجموعات المواقف إلى الانتقال من جيل إلى آخر، ويصعب تبديدها أو حتى تعديلها . قد يكون تأثير التمييز هو خلق أو زيادة عدم المساواة بين فئات الأشخاص وجعل التمييز أكثر تواترًا (المرجع نفسه: 8) .

يُعدّ الفصل العنصري الموضوع الأكثر شيوعًا في الجغرافيا الاجتماعية ، ربما لأنه يحمل معنىً كعملية ونتيجة أو شرط . يُعرّف **الفصل العنصري** بأنه "عزل"، أو "فصل" عن البقية، أو "فصل فئة معينة من الناس عن أخرى على أسس كالعرق". **للفصل العنصري ضرورات سلوكية أقوى من التمييز؛ فهو فعل أو نشاط يُؤكّد وجود مساحات جغرافية منفصلة ومختلفة**. المساحة الرئيسية لهذه المساحات هي السكنية ، لكن الفصل العنصري يتجلى أيضًا في التعليم من خلال المدارس المنفصلة وفي أماكن العمل ، مما يعكس انقسامات حقيقية داخل المجتمع . يُعدّ التمييز والفصل العنصري عمليتين شائعتين تُشكّلان أساس معظم جوانب المجتمع ، لكن الجغرافيات الحديثة تميل إلى التركيز على الاستثناءات بدلًا من التركيز على القواعد العامة ، وسيكون أحد أهداف هذه المناقشة الحفاظ على نوع التوازن الذي يستحقه هذا الموضوع .

يبدأ الفصل بملخص للأهمية المُثبتة للتمييز والفصل العنصري في فهم العرق والطبقة والمناطق السكنية . وسيُتيح الفرصة لدراسة قيمة المناهج الجديدة ، بما في ذلك مناهج جغرافية الثقافة ، في فهمنا لهذه المخططات المدروسة جيدًا . ثانيًا، سيتناول الفصل العنصري في المدارس ، والذي كان عاملًا قويًا موضوعٌ

شهيرٌ في الولايات المتحدة ، وخاصةً خلال النصف الثاني من القرن العشرين . ثالثًا، سيتم النظر في التركيز الأحدث على الجماعات الاستثنائية مثل الغجر والمنحرفين جنسيًا ، وأخيرًا ، سيتم التركيز على الأشكال الجديدة للإقصاء المالي التي تمارسها المنظمات القادرة على التأثير على تدفقات الأموال إلى الأفراد والجماعات.

التمييز والفصل في المناطق السكنية

عندما اقترح بيرجس (1925) نموذجه متحد المركز، وقدّم هويت (1939) نظريته القطاعية لتغير الأحياء السكنية ، كان كلاهما يُحددان حقائق الفصل السكني والمناطق المنفصلة . لم يُركز أيٌّ منهما بشدة على معنى وأهمية عمليات التمييز والفصل التي أنتجت هذه الأنماط . كانت افتراضاتهما الرئيسية مرتبطة باقتصاديات استخدام الأراضي وقوة منحنى العرض والإيجار . استخدم محللو المناطق الاجتماعية الفصلَ الاجتماعي بطرق أكثر وضوحًا ، وكانت "الأبعاد" العرقية والطبقية سماتٍ أساسيةً لنوع تحليل المناطق الاجتماعية الذي طوره كلٌّ من شيفكي وبيل (1955) ومجموعة من علماء البيئة العاملية (ينظر هربرت وتوماس 1997) .

في حين أن جوهر هذا الشكل من التحليل الاجتماعي كان دور الجغرافيا هو تحديد وتصنيف المناطق السكنية في المدينة ، بينما اهتمّ الباحثون في مجال الفصل الاجتماعي ، والذين يُمثّلهم "المختلفون" (بيتش 1996؛ تايوبر 1988) ، حصريًا بالفصل العنصري والمناطق الإثنية . ومن خلال دراسات محللي المناطق الاجتماعية ، برزت أدلة متسقة على الأبعاد التي أدت إلى الفصل السكني في المدن - **الطبقة الاجتماعية** ، و**الاختلافات الإثنية** ، و**مرحلة دورة حياة الأسرة** ، و**وضع المهاجر**، و**ظروف السكن** . ومن "المختلفين" برزت بيانات واضحة حول مدى الفصل العنصري واستمراره مع مرور الوقت . وبشكل متسق ، يُسجّل الأمريكيون السود أعلى مستويات الفصل (ماسي ودينتون 1993) ؛ وفي المدن البريطانية ، وجد بيتش (1996) أدلة على التغيير، حيث يُسجّل البنغلاديشيون أعلى مستويات الفصل ، على الرغم من أن الظروف لم تكن تُشبه الأحياء الفقيرة في أي مكان .

الغيتو العرقي

مصطلح "غيتو" ذو دلالة عاطفية ، ولكنه يجمع العديد من السمات المهمة للتمييز والفصل العنصري . في أدبيات العلوم الاجتماعية ، يُعد الغيتو مفهومًا عنصريًا . أشار بيتش (1996) إلى أن الشرطين المحددين للغيتو - أن تهيمن عليه جماعة عرقية أو إثنية واحدة، وأن تضم معظم أفراد تلك الجماعة لم تكن تُلاحظ هذه المصطلحات - سواءً كانت جماعية أو عرقية - إلا في مناطق الأقليات العرقية. قدّم بوال (1978) محاولة مبكرة من قِبل جغرافي لإعطاء معنى محدد لمصطلح "غيتو" من خلال تصنيفه للمستعمرة والجيب والغيتو . أقرّ بوال بتنوع المناطق العرقية واختلاف إسهامات الخيارات والقيود التي أدت إلى تكوينها .

يرتبط وضع الأقليات العرقية بتاريخ هجرتها وبالمسافة الاجتماعية التي تفصلها عن المجموعة الميثاقية أو المجتمع المضيف . جادل جاكسون وبينروز (1993) بأن مصطلحات مثل "أقلية" و"عرق" و"عرقي" هي مصطلحات مبنية اجتماعيًا ، وهي نتاج قوى تاريخية وجغرافية محددة . الاستيعاب عملية أساسية ، وبينما يُعدّ الاستيعاب السلوكي ، الذي يكتسب من خلاله أفراد مجموعة أقلية قيم وأعراف المجتمع المُضيف ، أمرًا ممكنًا وتحت سيطرة مجموعة الأقلية ، فإن الاستيعاب الهيكلي ، أو القبول في أسواق العمل والتعليم والإسكان ، أصعب بكثير . ويصبح التمييز فاعلًا عندما يُمنع أفراد مجموعة الأقلية من تحقيق

الاستيعاب الهيكلي ، وتكون النتيجة الفصل والحرمان . جادل ماسون (1995) بأن دراسات مجموعات الأقليات غالبًا ما تُركز على الاختلافات بدلًا من التنوع . ف**الاختلاف** يعني وجود "قاعدة" تنحرف عنها بعض المجموعات ويمكن "إنقاذها" من خلال الاستيعاب ؛ أما **التنوع** فيتقبل الاختلافات دون أي ضرورة ملحة للتكامل . وقد أدرك الجغرافيون الأهمية الشاملة لعملية التمييز هذه ، على الرغم من أن بوال (1978؛ 1987) وآخرين أظهروا أن بعض آليات الاختيار تعمل أيضًا . صنّف بوال هذه الآليات إلى : دفاعية ، وتجنبية ، وحفظية ، ومقاومة ، وجادل بإمكانية تطبيقها، على سبيل المثال، على بعض الجاليات الآسيوية في بريطانيا ، وعلى المهاجرين الصينيين في المدن الأمريكية (الشكل 30.1).

Figure 30.1 Johannesburg, 1985; segregated city.

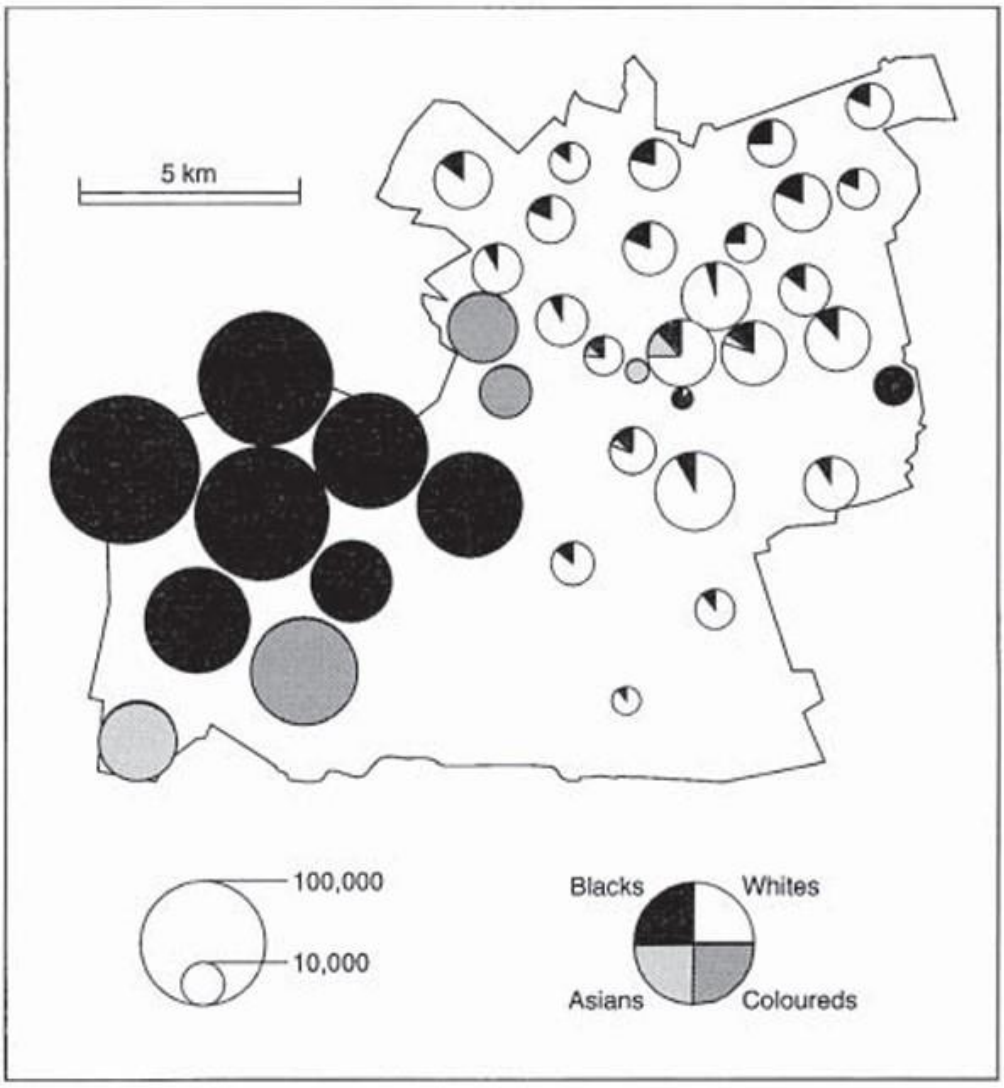

Source: After Christopher 1994.

ويُرجّح أن يكون الحفاظ على الهوية أهم آليات الاختيار هذه ، ويشير إلى أن الأقليات قد ترغب في البقاء معزولة للحفاظ على لغتها ودينها وثقافتها ، التي قد تضيع سريعًا في مجتمع جديد لولا ذلك . أما آليات الاختيار، فتتضاءل أهميتها عندما يكون التمييز أشد وطأة ، وتكون وقائع الفصل مصحوبة بسلبيات ، كما يتلخص في التفاوتات الهائلة بين أجزاء من المدن الداخلية للسود والضواحي البيضاء الحصرية في الولايات المتحدة . وقد عانت الأقليات السوداء عادةً من أسوأ أشكال التمييز، وشهدت أعلى مستويات الفصل السكني (الشكل 30.1). وعلى الرغم من سنّ تشريعات الحقوق المدنية ، وظهور بوادر التقدم والتغيير، ذكر دي فايس (1994) أن الفصل السكني الفعلي في شيكاغو ظل مرتفعًا للغاية . زعم ماسي ودينتون (1993) أن قلة من الأمريكيين أدركوا عمق الفصل العنصري للسود أو مدى استمراره من خلال الترتيبات المؤسسية المستمرة والإجراءات الفردية ، وجادل أبونتي (1991) بأن أعدادًا كبيرة من سكان الأحياء الداخلية السوداء ما تزال "غارقة في الفقر بشكل ميؤوس منه" .

كان ويلسون (1987) حافزًا لدراسات التغيير بين السكان السود الأمريكيين . كانت حجته الرئيسية هي أن عملية التهميش والإقصاء داخل المناطق السكنية السوداء قد أدت إلى ظهور طبقة دنيا من "المحرومين حقًا" . مع انتقال الأسر المستقرة ، وأولئك الذين لديهم وظائف وتطلعات اجتماعية ، وقادة المجتمع ، غادروا المناطق المعتمدة على الرعاية الاجتماعية مع العديد من الأسر ذات الوالد الوحيد ، وارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع معدل الجريمة والمخدرات . ولعل الخسارة الأكبر كانت فقدان الشعور بالمكان والانتماء والمجتمع ، الذي جمع العديد من هؤلاء الأشخاص معًا . بسبب الفصل العنصري ، يُحكم على نسبة كبيرة من الأمريكيين السود بتجربة بيئة اجتماعية يسود فيها الفقر والبطالة ، حيث يولد غالبية الأطفال خارج إطار الزواج ، وتعتمد معظم الأسر على الرعاية الاجتماعية ، ويسود فيها الفشل التعليمي ، وينتشر فيها التدهور الاجتماعي والجسدي. (ماسي ودينتون 1993: 2)

بالنسبة للسكان الأمريكيين السود ، فإن عمليات تشكيل الأحياء الفقيرة هذه مفهومة جيدًا ، وتتبع بالكامل تقريبًا من التحيز والتمييز . بالنسبة لماسي ودينتون (1993) ، تم بناء الأحياء الفقيرة السوداء من خلال سلسلة من الممارسات والسياسات المحددة جيدًا التي صممها البيض لاحتواء السكان الحضريين السود المتزايدين . هناك مجموعات أقليات عرقية أخرى حيث تكون العمليات أقل وضوحًا ، كما أظهر دينيس (1997) في تحليله لظهور المناطق اليهودية في تورنتو . لعبت العائلات اليهودية العريقة دورًا في ذلك : لم يكن عزل الأحياء اليهودية مجرد نتيجة للفقر أو الحاجة إلى هوية ثقافية ، بل كان أيضًا استراتيجيةً من جانب من نصبوا أنفسهم قادةً مجتمعيين للحد من تأثير الهجرة واسعة النطاق على مجتمع تورنتو السائد.

المدارس المنفصلة

لا يقتصر الفصل العنصري في الولايات المتحدة وأماكن أخرى على المناطق السكنية . يُعد التعليم مثالًا آخر على تأثير التمييز ، ولم يتخذ نظام العدالة الأمريكي خطوات جوهرية لإنهاء النظام المزدوج للمدارس المنفصلة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين . من خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي ، هيمنت قضية إلغاء الفصل العنصري في المدارس على سياسات التعليم . وقد وثّقت دراسات ، مثل دراسة لوري (١٩٧٣) في ولاية ميسيسيبي ، العملية البطيئة للتحول من مدارس منفصلة تمامًا ذات تفاوتات كبيرة إلى قدر من التعليم الحكومي المتكامل . استخدمت مجالس المدارس المحلية أساليب مثل "منفصلون لكن متساوون" و"حرية الاختيار" لعرقلة عملية إلغاء الفصل العنصري التي تقودها الحكومة الفيدرالية . وقد أزالت قرارات رئيسية

في المحاكم ، مثل قضية براون ضد مجلس مدارس توبيكا في عامي 1954 و1955 ، وقضية ألكسندر ضد مقاطعة هولمز في عام 1969، وقضية سوان ضد مكلنبورغ في عام 1971، الأسس القانونية لـ الفصل العنصري .

جادل فيس (1977) بأن إحدى المشكلات التي واجهت المشرعين كانت التمييز بين الفصل العنصري كعملية أو نشاط يُوزّع بموجبه الطلاب في مدارس معينة على أساس العرق ، والفصل العنصري كنمط ديموغرافي يضم البيض في مدرسة والسود في أخرى . في قرار براون ، رأت المحكمة أنه لا داعي لإجراء هذا التمييز ، وقضت ببساطة بأن نظام المدارس المزدوجة غير قانوني . أما مسألة ما إذا كان التعيين العنصري في حد ذاته غير قانوني ، فقد سُوّيت في قضية سوان ، التي قضت بأن التعيين العنصري غير قانوني إذا استُخدم لتحقيق الفصل العنصري . من ناحية أخرى ، كان التعيين العنصري الذي يهدف إلى الحد من الفصل العنصري أو القضاء عليه قانونيًا . وقد عد الفصل العنصري كنمط ديموغرافي غير قانوني لأنه أدى إلى تفاوتات في التعليم ووصم الأطفال السود .

منذ سبعينيات القرن الماضي ، تضاءلت فعالية السياسات الرامية إلى الحد من مستويات الفصل العنصري في المدارس لعدة أسباب . أولاً، قام الآباء البيض بإخراج أطفالهم من المدارس الحكومية . وقد شمل هذا "الهروب الأبيض" الأسر القادرة على تحمل الرسوم المدرسية ، مما أدى إلى استمرار الفصل العنصري وتوسيع الفوارق . ثانياً، عززت بعض القرارات القضائية صلاحيات مجالس المدارس ، وتم التخلي عن العديد من الإجراءات المصممة لتحقيق التكامل ، مثل نقل الطلاب بالحافلات . ثالثاً، إن غياب أي تغييرات جوهرية في الفصل السكني يعني أن تعداد سكان المدارس يعكس المناطق السكنية التي يتم وضعهم فيها ويظلون منفصلين . أظهر كلارك (1984) أن التركيبة العرقية المتغيرة لمدارس لوس أنجلوس كانت مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالتغيرات الديموغرافية في مناطق تجمع الأحياء . عكست مجموعة العينات التي استخدمها آثار هروب البيض ، والهجرة البيضاء إلى الخارج ، والتدفق الكبير للعائلات من أصل إسباني.

الأقليات الأخرى

ركزت جغرافيات الأقليات على الأقليات الأكبر مثل السود الأمريكيين والآسيويين البريطانيين ، الذين يطمحون إلى التأقلم مع المجتمع السائد . هناك أقليات أخرى تعاني ، على نحوٍ مثير للجدل ، من مستوياتٍ أعلى من التمييز والفصل العنصري . ما يزال السكان الأصليون الهنود في كلٍّ من كندا والولايات المتحدة مرتبطين بالمحميات الإقليمية ، ويحتلون أدنى مرتبة من حيث الوضع الاقتصادي . في أوروبا ، عانى الغجر من التمييز في العديد من المجتمعات ، وما يزالون على هامش القبول . جادل سيبلي (1992) بأن حدود المجتمع تُعاد رسمها باستمرار للتمييز بين المنتمين والمستبعدين . ينتمي الغجر عادةً إلى هذه الفئة المستبعدة، بخصائص تجعلهم ليسوا مختلفين فحسب ، بل منحرفين أيضًا . ولأن لديهم أسلوب حياة يُعد سلبيًا ودونيًا ، يصبح الغجر أهدافًا مشروعة للتمييز.

يدور اقتصادهم حول الخردة المنزلية ، والإصلاحات والخدمات البسيطة ، ويبدو أنه يُناسب تصنيفهم على هامش المجتمع . يشغل الغجر أماكن هامشية تُوصف ، نتيجةً لذلك ، بأنها غير آمنة وغير مرغوب فيها . يجب أن تُوفّر مواقع الغجر بموجب القانون في المملكة المتحدة ، لكنها تُعدّ أماكن متنازع عليها لا محالة ، إذ يعترض السكان المحليون على قربها . وتُرتبط صور انعدام النظافة ، وممارسات العمل المشبوهة ، والعنف ، والعداء بالغجر . وسيسعى أولئك الذين يسيطرون على المساحات المجاورة إلى استبعاد الغجر . ومن الحالات المتطرفة الأخرى في مشهد الاستبعاد مصير المرضى النفسيين . فعلى مدى فترات طويلة ، وُضعوا في مؤسسات وعُزلوا بدوافع يحركها الخوف والحاجة إلى الاحتواء أكثر من معطيات الرعاية الاجتماعية.

وعندما بدأت عملية إلغاء الرعاية المؤسسية التي أعادت العديد من المرضى النفسيين إلى مجتمعاتهم في ستينيات القرن الماضي ، كان الدافع وراءها اقتصاديًا أكثر من أي تغيير في الموقف تجاه رفاهية المجموعة . وقد ساهمت تجربة إلغاء الرعاية المؤسسية في تأكيد انتشار التمييز ضد المرضى النفسيين وكشف أسطورة الرعاية المجتمعية . نشأ الصراع من مشكلة التعيين ومحاولة مطابقة المرضى النفسيين مع بيئات العلاج ، ومشكلة تحديد الموقع ، أو ملاءمة نوع المنشأة للمجتمع . ما لم مع توافر الأسرة الوثيقة ، رُفضت كلٌّ من المرافق المجتمعية والمرضى النفسيين . وظهرت أشكال جديدة من الفصل المكاني من خلال مقاومة الأحياء للمرافق ، وميل المخططين إلى تحديد مواقع مرافق الرعاية اللاحقة في المناطق الداخلية من المدينة التي أظهرت أقل مقاومة ، ومن التصفية غير الرسمية أو الانجراف للأشخاص المصابين بأمراض عقلية نحو مناطق الإيجار المؤقتة . ويظل المرضى النفسيون فئة من الغرباء ، يتجمعون في المناطق الداخلية من المدينة ، ويمثلون تمثيلاً زائداً بشكل كبير بين المشردين ، وبيوت الإقامة منخفضة التكلفة ، ونزلاء السجون.

وكما جادل سيبلي (1992) ، فإن الغرباء هم تلك المجموعات التي لا تتناسب مع النماذج السائدة في المجتمع ويُنظر إليها على أنها "مُلوّثة" . تُخلّ هذه المجموعات بتجانس المنطقة ، وسيكون رد الفعل الشائع للمجتمع المعادي هو طردهم وتطهير المساحات . هناك أقليات أخرى ، تتميز بجنسانيتها ، أصبحت ظاهرة في المدن الغربية وتُصنف كغرباء . لطالما ارتبطت المدن بأحياء مرتبطة بـ"تجارة الجنس" ، والتي تحمل كنايات مثل "مناطق الرذيلة" و"أحياء الضوء الأحمر" . بشكل عام ، يرى المجتمع أنه إذا أُريد التسامح مع هذه الأنشطة ، فيجب حصرها في مناطق محددة حيث يمكن السيطرة عليها ومراقبتها ؛ وتُعد أحياء مثل "سوهو" في لندن و"حي الضوء الأحمر" في أمستردام نتاجًا لهذه العملية . ويُحصر محترفو صناعة الجنس في هذه الأحياء لممارسة تجارتهم ، وليس بالضرورة لسكنهم .

في الجغرافيات الأخلاقية للمدينة ، تقع مناطق الرذيلة في أدنى مستوى . وقد نشأ نوع مختلف من الجغرافيا الأخلاقية مع ازدياد رغبة قطاعات المجتمع ذات الميول الجنسية المختلفة في الظهور. ويُشكل المثليون والمثليات أقليات يعدها المجتمع المسيطر منحرفة . درس فورست (1995) منطقة ويست هوليوود في لوس أنجلوس كمثال على مكان ذي هوية مثلية . ركز على تصوير مجتمع المثليين في الصحافة ، وعلى وجه الخصوص ، محاولات الصحافة المثلية ربط المعاني الجنسية بأماكن معينة ، وبالتالي تمثيل الأقليات المثلية بطرق مماثلة للأقليات العرقية . هذا المفهوم للتنوع وحقوق الأقليات في شغل مساحات محددة يُحارب الصورة القديمة للإقصاء أو الحاجة إلى حصر "المنحرفين" والفشل الأخلاقي في الأماكن المستبعدة.

يشير هذا المنظور إلى أن للمكان دورًا رئيسيًا في السماح للأقليات بمقاومة الهيمنة : فهناك تحول من القيد والإقصاء إلى الاختيار والاعتراف . تصبح الأماكن التي يُقبل فيها المثليون والمثليات أماكن يُمكّنون فيها ، وتُمكّن عملية "الخروج" برمتها في بيئات من هذا النوع . **تلعب مناطق المثليين أدوارًا مهمة في تطور الهويات والثقافات الفرعية للمثليين** . في غرب هوليوود ، توجد رموز للهوية المثلية تتوافق مع خصائص العديد من سكانها ؛ **يلعب المكان دورًا أساسيًا في خلق "نموذج معياري"** . درس فالنتين (1993أ؛ 1993ب) سلوك المثليات في الفضاء في المدن البريطانية، وكشف عن الصعوبات التي تواجهها هذه الأقلية في مجتمع يهيمن عليه شكل مختلف من أشكال الجنسانية .

مظاهر الامتياز

تركز الأمثلة الأكثر شيوعًا للفصل والتمييز على المحرومين ، ولكن في الطرف الآخر من طيف المكانة الاجتماعية ، توجد مظاهر الامتياز، حيث ينشئ الأثرياء مساحاتهم السكنية . أماكن مثل بيفرلي هيلز، وهامبستيد كما تُعد نوب هيل رمزًا للفصل العنصري والتمييز. تأثر نموذج هويت (1939) القطاعي بشدة بتحديده للمناطق السكنية الراقية ، وقدم فايري (1947) تحليلًا كلاسيكيًا للطريقة التي عمل بها سكان "بوسطن القديمة" للحفاظ على طابع ومكانة بيكون هيل في ظل تهديد توسع وسط المدينة . وتحدث عن المشاعر والرمزية المرتبطة بالمنطقة والدوافع الثقافية للعائلات التي سعت جاهدة للحفاظ عليها . في دراسة لاحقة ، درست دوموش (1992) منطقة باك باي ذات المكانة الرفيعة المماثلة في بوسطن . وجادلت بأنه بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت الطبقات العليا في بوسطن متماسكة بشكل ملحوظ ، وأن جمعية بوسطن قد تأسست لحماية مصالحهم .

جسد مشروع باك باي السكني أيديولوجيات النخبة ، وسمح لهم بالنأي بأنفسهم عن المهاجرين الجدد . في حين كانت بيكون هيل جزءًا من "بوسطن القديمة" ، وفّرت باك باي مساكن للفئات الثرية الجديدة ذات الدخل المرتفع . كان كلا المكانين نتاجًا لشعور الأثرياء بالحاجة إلى الفصل بينهم وبين الطبقات الدنيا . وقد برزت من خلال جغرافيي الثقافة الجدد دراسات حول الطرق التي اكتسبت بها مناطق سكنية محددة مكانة عالية منعزلة واحتفظت بها ، غالبًا في مواجهة صعوبات كبيرة . تُعد شونيسي هايتس في فانكوفر منطقة راقية ذات جذور تاريخية راسخة وإعادة إنتاج حديثة (دنكان 1992) . في الأصل، كانت شونيسي هايتس مشروعًا سكنيًا رفيع المستوى يتميز بمنازل ريفية على الطراز الإنجليزي ، تحمل دلالة مزدوجة تتمثل في الارتباط بطبقة النبلاء والهوية الإنجليزية . واستجابةً للتهديدات التي تعرّضت لها مكانتها وطابعها ، نجح السكان في تنظيم حركة للحفاظ عليها ، وساعدتهم شريحة واسعة من سكان الحضر الذين أدركوا أهميتها الرمزية للمدينة ككل . شاونيسي هايتس ليست مجرد إنتاج ثقافي (مشهد مادي) متداخل مع هياكل سياسية واقتصادية ؛ بل هو أيضًا إعادة إنتاج ثقافية ، إذ يُعيد إنتاج معنى الانتماء إلى نخبة مُحبّة للثقافة الإنجليزية في مدينة غرب كندا.

الاستبعادات المالية

ترتبط إحدى الآليات الاقتصادية الرئيسية ، التي تنبع من التمييز وتُنتج أشكالًا من الفصل ، بالسيطرة على الائتمان المالي . وقد استُخدم مصطلح "الاستبعاد المالي" لوصف حالة يُحرم فيها عدد كبير من الناس من الوصول إلى الائتمان والافادة من الخدمات المالية . وسيكون بعض الأشخاص ، مثل ذوي الدخل المنخفض جدًا ، "خارج" النظام المالي باختيارهم (فورد ورولينسون، 1996) ، ولكن بالنسبة للكثيرين ، فإن عدم قدرتهم على تحقيق الشمول في الخدمات المالية يُمثل عيبًا متزايدًا (الملحق 30.1). إن أوسع ارتباط بالاستبعاد المالي هو الطبقة الاجتماعية ، ولكن هناك أدلة على أهمية عوامل أخرى مثل العرق والعمر والجنس.

تكشف بعض الأشكال القديمة للاستبعاد المالي عن أبعاد عرقية واجتماعية ، و أدى ذلك مباشرةً إلى الفصل المكاني . جادل ليشون وثريفت (1997: 229) بأن **جغرافية الدخل والثروة تُشكل الوصول إلى النظام المالي . يزداد الأغنياء ثراءً ويزداد الفقراء فقرًا مع تدفق الإقراض نحو المناطق الغنية** ، ذات مخاطر الائتمان المنخفضة ، وبكميات كبيرة للفرد ، حيث غالبًا ما يكون الائتمان المتاح مضاعفًا للدخل . في المناطق الأكثر فقرًا ، قد يكون هناك دوامة هبوطية ، حيث يجد سكان هذه المناطق صعوبة في بيع أو شراء العقارات ، وتعجز الشركات عن الحصول على الائتمان. (ديمسكي وفيتش 1992) كان تأثير سياسات الاستبعاد المالي

في سوق الإسكان واضحًا لبعض الوقت . مارست جمعيات البناء في بريطانيا سياسة "الخطوط الحمراء" التي رفضت بموجبها القروض في مناطق محددة تُعد عالية المخاطر . أظهرت دراسة أجريت على وسط مدينة برمنغهام (CDP 1974) أن 7% فقط من مالكي العقارات يمتلكون قروضًا عقارية بالسعر السائد للفائدة ، والأسر ذات الدخل المنخفض شهدت المدينة جولةً عامة من التمييز في مجال الإسكان .

وكان استمرار تدهور المناطق الداخلية مدفوعًا بشدة بعدم رغبة المؤسسات المالية في الاستثمار في هذه المناطق . وقد خفت وطأة الممارسات التقييدية في سوق الإسكان بفضل تشريعات الحقوق المدنية والعلاقات العرقية ، وإعادة تنظيم النظام المالي ، مما أدى إلى توافر الرهن العقاري بموجب سياسة "الحق في الشراء" . وانتهت هذه المرونة في التسعينيات مع تراجع النظام المالي إلى معقله التقليدي للطبقة المتوسطة (ليشون وثريفت، 1997) وإعادة توجيه الائتمان بعيدًا عن الفقراء ونحو الفئات الاجتماعية الأكثر ثراءً كاستراتيجية لتجنب المخاطر . وللاستبعاد المالي تداعيات تتجاوز بكثير سوق الإسكان . فقد أصبحت الحسابات المصرفية ، وبطاقات الشيكات ، وبطاقات الائتمان ، والمعاملات غير النقدية ، والقروض قصيرة الأجل ، جزءًا أساسيًا من المجتمع . وبدون الوصول إلى بعض هذه التسهيلات على الأقل ، يُصبح الناس في وضعٍ حرجٍ للغاية .

في بريطانيا ، تُستخدم التحويلات الائتمانية أو الشيكات المشطوبة لدفع ، على سبيل المثال ، المزايا والمعاشات التقاعدية ، ولكن حوالي 35% من هذه الفئة لا يملكون حسابات مصرفية . لا تتوفر بطاقات الائتمان وبطاقات المتاجر والتمويل بالتقسيط للفئات ذات الدخل المنخفض ، إلا أنها تزداد شيوعًا كوسائل للمعاملات . هناك أدلة على ممارسات مصرفية أكثر صرامة ، تتضمن ، على سبيل المثال ، إعادة فرض رسوم على أصحاب الأرصدة المنخفضة ، وإغلاق الحسابات ذات الأرصدة المنخفضة وقلة المعاملات ، وإغلاق فروع البنوك في المناطق التي يُعد فيها حجم الأعمال غير مُرضٍ . جادل كريستوفرسون (1993) بوجود علاقة بين التوزيع الجغرافي الأساسي للدخل والطبقة ونمط إغلاق فروع الخدمات المالية . وتشير الأدلة من الولايات المتحدة إلى سحب الخدمات المالية من المجتمعات الأكثر فقرًا ، وخاصةً المناطق الداخلية للمدن الأمريكية من أصل أفريقي واللاتينيين . أشار ديفيس (١٩٩٠) إلى أن هذا يُسهم في "الفصل المكاني" للنظام الحضري الأمريكي (الملحق ٣٠,٢). لم تُجرَ أي دراسة ينبغي التقليل من شأن الأدوار التي تلعبها المؤسسات المالية الكبرى ومديروها في مجال الفصل العنصري.

الخلاصة

على الرغم من السجل الطويل للتشريعات المصممة للحد من آثار التمييز والفصل العنصري أو القضاء عليها ، إلا أن هذه التشريعات تُظهر استمرارًا ملحوظًا في أجزاء كثيرة من العالم . وقد طرأت تغييرات ذات أهمية بالغة ، مثل تشريعات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة ، وقوانين العلاقات العرقية في المملكة المتحدة ، وتحول جنوب إفريقيا عن نظام الفصل العنصري . ستظل التشريعات ضرورية دائمًا لتوفير الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله تطوير السياسات وتحسين الممارسات ، لكن المعركة الرئيسية هي كسب القلوب والعقول . وبينما تؤكد الدراسات الرئيسية ، مثل تلك التي أجريت على الأقليات العرقية الأمريكية (ويلسون 1987؛ ماسي ودينتون 1993) استمرار وجود الفصل العنصري والتفاوتات كمعايير للحياة الحضرية ، إلا أن هناك دلائل على التقدم ، تشمل زيادة فرص الحصول على الوظائف والتعليم والسكن للمجموعات ذات التاريخ الطويل من الفصل العنصري . ما يزال الفصل السكني على أسس عرقية قائمًا ، ويشكل أساسًا للعديد من أشكال الفصل الأخرى في المدارس.

الأنشطة المجتمعية وأماكن العمل والأسواق المالية.

في المستقبل المنظور، من غير المرجح أن تتغير أنماط الفصل السكني هذه ، وما تزال الحاجة إلى توجيه الموارد والسلطة والمشاركة إلى المجتمعات المحرومة أولوية قصوى . في الولايات المتحدة ، مكّن قانون إعادة الاستثمار المجتمعي لعام 1977 المجتمعات المحلية بشكل كبير في كفاحها للاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ؛ وتساعد الاتحادات الائتمانية وبنوك التنمية المجتمعية في سد الفجوة للأسر ذات الدخل المنخفض . ويطرح ليشون وثريفت (1997) قضية "المواطنة المالية" في بريطانيا ، مع وجود بنوك أكثر مسؤولية وخدمات مالية بديلة لذوي الدخل المحدود .

إن إلغاء الفصل العنصري هدفٌ أبعد منال من تحقيق مساواة أكبر، وتقليص الفوارق ، وعزل اجتماعي ، إذ يعتمد بدرجة أقل على التمييز، وبدرجة أكبر على الاختيار والتفضيل . ولعلّ أكثر الاتجاهات إثارةً للقلق في المجتمعات الغربية هو **تفاقم الإقصاء الاجتماعي بأشكاله المتعددة** . فالإصلاحات تسمح لمزيد من الناس بالتحرك "داخل" المجتمع والمشاركة في عملياته ، بينما تبرز خارجه مجموعةٌ متزايدة التحديد من المحرومين حقًا ، الفقراء الحقيقيين ، بثقافتهم الفرعية المتباينة . **ويُعد فهم أسباب وعواقب هذه العمليات أولويةً في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية.**

الملحق 30.1

Box 30.1 Financial exclusion, discrimination and segregation

Who are the financially excluded?	Mainly low-income, high-risk.
Form of discrimination	Restricted access to financial services. Refusal of credit/loan facilities. Closure of banks in targeted areas.
Sources of credit unavailable	Personal loans from banks. Mortgages from building societies. Credit cards and store cards. Hire-purchase terms from companies.

GROUPS WITH NO CURRENT BANK ACCOUNT

	%		%
All adults	31	Full-time housewives	63
Women	35	Unemployed	52
Social class E	59	On housing benefit	60
Social class D	44	On income support	58
Income < £3000	35	Council tenant	47
Lone parents	52	Run-down area	55

CASE STUDIES OF EXCLUSION/COMMODIFICATION

1 Client with overdraft and other debts sought advice at an interview with his bank manager. He was charged £75.00 for the interview.
2 An unemployed client wishing to open a bank account was refused both an account and an explanation.
3 An applicant with debts and who lived on benefits was told by a bank that 'it was only interested in quality clients'.

GEOGRAPHICAL IMPLICATIONS

1 Deepens the disparities between wealthy areas and the financially excluded groups living in poorer areas.
2 Poorer areas experience a withdrawal of financial services.

Source: After Leyshon and Thrift 1997.

اللحق 30.2

عالما لوس أنجلوس

المُستبعدون

ظلت نسبة البطالة بين الشباب السود في مقاطعة لوس أنجلوس عند 45% حتى أواخر ثمانينيات القرن الماضي . وكشفت دراسة استقصائية لمشاريع إسكان الأحياء الفقيرة عن توظيف 120 شخصًا من أصل 1060 أسرة في حدائق نيكرسون. يُعدّ تدهور وضع الشباب السود في سوق العمل السبب الرئيسي وراء الاقتصاد المضاد للمخدرات والجريمة . يعيش 40% من الأطفال في مقاطعة لوس أنجلوس عند خط الفقر الرسمي أو تحته. إلى جانب 230 عصابة للسود واللاتينيين ، يوجد أكثر من 80 عصابة آسيوية . أصبحت العصابات الآن أكثر اهتمامًا بمناطق بيع المخدرات من المناطق التقليدية.

المشمول

تُنبت حدائق غرب لوس أنجلوس المُشذّبة بعناية غابات من اللافتات الصغيرة المُنذرة بالسوء التي تُحذر من "ردّ مُسلّح" . حتى الأحياء الأكثر ثراءً في الوديان وسفوح التلال تُعزل نفسها خلف جدران تحرسها شرطة خاصة مُسلّحة وأنظمة مراقبة إلكترونية متطورة. حيث تتقاطع مسارات أصحاب النفوذ في وسط المدينة حتمًا مع مساكن المشردين أو الفقراء العاملين ، تُتخذ احتياطات تصميمية استثنائية لضمان الفصل المادي بين مختلف التخصصات الإنسانية.

يشهد النظام التعليمي في كاليفورنيا تراجعًا حادًا . المدارس الحكومية في "أحياء أطفال" حقيقية مُثقلة بالأعباء . وقد اكتسى العزل العنصري بطبقة من العزلة الطبقية . (ص ٣٠٧) نعيش في "مدن حصينة" منقسمة بوحشية بين "الخلايا المحصنة" للمجتمع الميسور و"أماكن الرعب" حيث تقاتل الشرطة الفقراء المجرمين. (ص ٢٢٤) المصدر: بعد ديفيس ١٩٩٢.

دليل لمزيد من القراءة

هربرت، د. ت. وتوماس، س. ج. (1997) المدن في الفضاء: المدينة كمكان. لندن: فولتون. نص شامل بتفاصيل حول العديد من أشكال الفصل المكاني.

ليشون، أ. وثريفت، ن. (1997) المال/المكان: جغرافيات التحولات النقدية. لندن: روتليدج. تعليق مفصل على جغرافيات الإقصاء المالي.

ماسي، د. س. ودينتون، ن. أ. (1993) الفصل العنصري الأمريكي: الفصل وتكوين الطبقة الدنيا. امبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد. تحليل آثار التمييز العنصري والفصل العنصري في الولايات المتحدة على مر الزمن.

أندرسون، ك. وجيل، ف. (محرران) (1992) ابتكار الأماكن: دراسات في الجغرافيا الثقافية. ملبورن: لونجمان-تشيشاير. مجموعة ممتازة من دراسات الحالة التي توضح الجغرافيا الثقافية الجديدة.